دور الاقتصاد المقاوم في تعزيز استقرار الاداء الاقتصادي جمهورية ايران الاسلامية انموذجاً

م.م علي ثجيل يوسف التميمي

جمهورية العراق

جامعة المصطفى العالمية كلية العلوم والمعارف

أ.م.د. محمد بيدار برجين عليا

جمهورية ايران الاسلامية

أ.م.د. مصطفى كاظمي نجف ابادي

جمهورية ايران الاسلامية

المستخلص

لقد عانت البلدان الإسلامية من جميع أنواع الفساد والأمراض والازمات والحروب الاقتصادية الخفية، فيما وصلت المعتقدات الكاذبة والأخلاق الفاسدة والأفعال القبيحة إلى مستوى لا يمكن أن يُدعى فيه مجتمع كهذا مجتمعًا إسلاميًا، وانما مجتمعًا بشريًا من الناحية الاقتصادية فظهرَ المُرشد الأعلى لجمهورية ايران الاسلامية في شهر فبراير لعام ٢٠١٣ بفكرة جديدة بـ (اقتصاد المقاومة)، من اجل النهوض والاستقرار ومعالجة تلك المشاكل في البلدان الاسلامية ومع الإعلان عن السياسات العامة لهذا النوع مع نهج ونمط جهادي، ومرن، وانتهازي، ومنتج ، وداخلي بحت، وكذلك تدريجي ومنفتح بهدف توفير نمو ديناميكي وتحسين مؤشرات المقاومة الاقتصادية وتحقيق أهداف وثيقة الرؤية لمدة (٢٠)عامًا، لأجل توضيح قضايا الشفافية الاقتصادية وصحتها ومنع ممارسات وأنشطة ومجالات الفساد في مجالات المال والتجارة والعملة وما إلى غير ذلكٌ، لغرض خلق تنوع في أساسيات توريد السلع المستوردة للحد من الاعتمادِ على بلدان محدودةٌ ومحددة ويعد اقتصاد المقاومة" هو القاعدة المادية الأساسية التي تقوم بنية المقاومة والتحدي داخل اقتصاد عليه عقوبات اقتصادية ويجب أن يكون مثل هذا الاقتصاد مرنًا في المواقفِ المختلفة وقادرًا على التغلب على الأزمةٌ في مواجهة العوائق والمشاكل الداخلية والخارجية ويستمرُ في النمو والتقدمَ نحو أهدافهِ النبيلة، او"هو الاقتصاد القادر على تحمل الصدمات الاقتصادية مصحوباً بالمقاومة وان لم يحقق ذلك فإن فيضعف من القدرة الاقتصادية مما سيؤدي إلى زعزعة قوة الدولةِ، وأضعاف قدراتها التفاوضية مع ما يستتبع ذلك من إضعاف من قدرة الدولة وبدرجة مماثلة للمجتمع على الصمود، وكذلك يؤثر إلى تصدع الجبهة الداخلية وظهور أعراض الوهن ونفاذ الصبر، ومن هنا يبدو مفهومً ا استخدامُ العقوبات الاقتصادية ضد إيران والتي وصلت إلى حد الحصار الشبه كلي من أجلِ إخضاعها للمطالب والاملاءات من قبل معاقِبيها ومحاصِريها في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية .**الكلمات المفتاحية : دور الاقتصاد, الاقتصاد المقاوم, تعزيز استقرار, الاداء الاقتصادي .**

المقدمة

يعد الاقتصاد القاعدة الأساسية والمرتكز الصلب التي تقوم وتعتمد عليه الدولة، وينعكس حجم الموارد والمقومات الاقتصادية حتماً على قوة الدولة أو ضعفها سواء كانت على صعيد جبهتها الداخلية أو الخارجية، وأن النظام الإيراني يواجه عقوبات أمريكية قاسية تهدف إلى حصاره، وتجفيف مواردهُ المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه لإجبارهِ على تغيير استراتيجياتهُ السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وربما التغيير في سياساتهُ فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الأجنبية وقد دفعت هذه التحديات صانعي القرار في دولة إيران إلى اتخاذ سلسلة خطوات واجراءات لغرض مواجهة الأزمة الاقتصادية، وقد اتبعت حكومة طهران نظرية الاقتصاد المقاوم" بمعنى التحول نحو الاقتصاد الإلزامي" واتخاذ جملة من التدابير طويلة الأمد، والتي تجعل الأولوية للإنتاج المحلي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية، وكسر حاجز العقوبات والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، والتي أثرت على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضاً على سياستها الخارجية، وفي هذا السياق قال مرشد الثورة علي خامنئي" لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو: "الاقتصاد المقاوم، تنفيذ وعمل"، فهذا السبيل طريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكني واثق من أنهُ لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلالِ الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثار وعلامات

هدف البحث يهدف الى دور مضامين تطور نسق النظرية الاقتصادية ورصد مؤشرات الاقتصاد المقاوم في بيئة الاقتصاد الايراني فضلاً عن مقاربة تقديرهُ وتأثيرهُ في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ضمن عينة الدراسة .

مشكلة البحث في بلد الدراسة ان الاقتصاد الايراني الذي أصبح كمهدد في تقليص معدلات نمو إنتاجيتها، ومن ثم قدرتها الاقتصادية التنافسية، مع ما يترتب على ذلك من أزمة اقتصادية كلية تنعكس بتراجع معدلات النمو والبطالة والفقر والعجز المستديم في ميزان المدفوعات

اهمية البحث تنطلق الاهمية بين التفاوت في قدرات البيئات الاقتصادية على مواكبة موجات التحول في الابتكار، الناجم عن تباين كفاءة أداء حزمة المتغيرات النوعية بين البيئات المبتكرة والمقتبسة للمعرفة والمقاومة، مما يطرح التوجه نحو اقتصاد المقاومة تحدياً جوهرياً للاقتصادات الاخرى .

فرضية البحث تنطلق في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق المزايا التنافسية، ويشكل نشوء الاقتصاد المقاوم القائم على المعرفة، الذي تمثل المعرفة فيه المورد الاستراتيجي الأساسي لتحقيق النمو، معالم حقبة جديدة في التطور والنمو الاقتصادي، وقد غيرت التطورات المعرفية المتسارعة التي حدثت في العقدين الأخيرين أسس النمو الاقتصادي .

الفصل الاول

المبحث الاول : ماهية الاقتصاد المقاوم

اولاً: مفهوم الاقتصاد المقاوم

لم يتم التعرف على مفهوم الاقتصاد المقاوم بشكل علمي في أيَ من الأدبيات السابقة، ولكن يمكن الاستدلال على المعنى والمفهوم المراد منه من خلال النموذج الأكثر ريادة الذي سبقهم، فقد كان في كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١، وكذلك نموذج فنزويلا بعد وصول (هوجو شافيز) للرئاسة في العام ١٩٩٨، وثم الحصار الاقتصادي على العراق في مطلع عام ١٩٩١، في سبتمبر ٢٠٠٧ فرضت إسرائيل حصارا على قطاع غزة لدولة فلسطين، بنظرتهم ركزت فيه على الأسلحة ومواد البناء التي يمكن استخدامها لأغراض إرهابية، وأيضا الحصار محدودة الواردات والصادرات الزراعية عبر إسرائيل، كانت الواردات والصادرات خلال دولة مصر، إضافة إلى النموذج الإيراني بعد العقوبات التي شنتها الولايات الامريكية في عام ٢٠١٨، وتم التطرق لهذا المفهوم بصور مبسطة في الفصل الاول عند المبحث الرابع وسوف نوضحهُ بشكل اوسع في هذا الفصل من خلال المفهوم والنشأة والعناصر والانواع والسمات والاشكال.... الخ والاقتصاد المقاوم كمصطلح علمي هو: طريقة للتعامل مع العقوبات ضد بلد معين او منطقة عند الحالات التي لا يسمح لها بالواردات والصادرات، وهي احدى النظريات والاليات الجديدة التي طرحها مرشد الجمهورية الاسلامية الايرانية"(السيد علي خامنئي) كوسيلة بهدف حل الازمة الاقتصادية وكذلك درء عواقب العقوبات الاقتصادية والحظر النفطي الايراني التي تواجهها دولة ايران وطريقة للتعامل مع العقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ضدها . كما يعرفهُ علماء الاقتصاد الفلسطينيون بأنهُ" مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي يتخذها البلد معين من اجل مواجهة عقوبات وقعت عليه، من خلال أدوات محلية بحته تقلل من الاعتماد على الخارج إلى أقصى درجة، والتحول نحو اقتصاد تكيفي يسعى من اجل إيجاد حلول إبداعية وابتكارية للأزمات المحلية والخارجية وكذلك تجاوزها وتخلص منها، وتقديم آليات تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة السياسات الإسرائيلية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والحد من التبعية للاحتلال[١] يتضح بأن المصطلح في حد ذاتهُ فهو ايراني بحت، ولم يسبق لأي احد من الدول والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين يتطرق لهُ وان يقال بهِ، مما يعطيه طابعاً خاصاً ومميزاً في الادبيات الاقتصادية وكذلك السياسة، وللإشارة الى المفهوم يرجع الى سنوات عند نجاح الثورة الاسلامية في ايران في عام ١٩٧٩م ، حينها حث المرشد الاسبق للثورة الايرانية" اية الله الامام الخميني للشعب ان يقفوا وقفة رجل واحد ضد قوى الاستكبار العالمي وان يحموا مكاسبهم ولا يرضخوا ولا يتراجعوا للحصار والعقوبات الغربية اما بالنسبة لسكَ مفهوم المصطلح بهذا المعنى كان على لسان مرشد الثورة الحالي اية الله" علي خامنئي عام ٢٠١٠ في احدى خطاباتهِ، والتي دعا فيها الشعب الايراني لتعزيز الاعتماد على الاقتصاد الوطني والمحلي مع ضرورة تقديم نموذج اقتصاد اسلامي قادر على مواجهة الاعداء الذين يشنون حرباً اقتصادية بهدفهم تجويع الشعب الايراني، كما يؤكد المرشد الاعلى يجب على ايران ان تثبت للأعداء انهم يستطيعون في ظل النظام الاسلامي والتقاليد الاسلامية ان تقدم نموذجاً اقتصادياً اسلامياً متقدماً، وان هذا النوع هو احد انواع الانظمة الاقتصادية الاسلامية وهدفهُ الوقوف ضد العقوبات المفروضة ضد جمهورية ايران[٢] وكذلك من خلال خطابه قد اكد على الإنتاج الذي اعتبرهُ بمنزلة النظام الدفاعيّ والأمنيّ للاقتصاد الايراني وذكر فيه ان قضيّة الإنتاج لها دور مؤثّر على نحو عجيب ، يجب إيلاؤها واعطائها الأهمّيّة المناسبة، والاهتمام بها من اجل إنْ تمكّنّا من الحفاظ على هذا النظام الدفاعيّ، واستطعنا توفير السلامة لهيكل اقتصاد البلاد والمحافظة عليه وجعلهُ جاهزًا مستعدًّا على الأصعدة كافّة، فإنّ هذه المشاكل والاهتزازات الدوليّة والصدمات الاقتصاديّة المختلفة لن تتمكّن من التسبُّب في ضرر جسيم وخطير على البلاد وقد وصفهُ كمفهوم واضح اية الله الشيخ **علي اكبر السيفي المازندراني**[٣]، والذي ذكرهُ في كتابهِ المعروف بعنوان الاقتصاد المقاوم " وصفهُ بأنهُ له فريقين من الباحثين كل فريق لهُ نظرتهُ الخاصة في تعريفهُ، الاول يعرف الاقتصاد المقاوم" انهُ الاقتصاد الذي ينبني على اصول وقواعد وقوانين اقتصادية تطبيقية ويعتمد على الثروات الطبيعية متوفرة ويستمد بالقوانين الاقتصادية من الخبراء والعلماء واشخاص مدبرين من اصحاب الوطنية في ادارة الاقتصاد، بحيث يكون مستقلاً غير محتاج الى ضخ النقد من الدول الخارجية من اجل يكون ناجحاً اما الفريق الثاني" يوصف مفهوم الاقتصاد المقاوم بأنهُ ذلك الاتجاه الاقتصادي في مواقع الضغط وشرائط الازمة من خلال تنظيم قوانين تطبيقية واتجاه اقتصادي مناسب وكذلك يعتمد على التدابير الخاصة التي تمنع الزعزعة والاختلال لكي تعطي الثبات والقرارات الصائبة في جهة الرشد والازدهار الاقتصادي في شتى القطاعات ويعرفهُ العلماء (توغياني ودير خشان)[٤]، إن الاقتصاد المقاوم" هو الاقتصاد القادر على تحمل صدمات وازمات الاقتصاد، يجب أن يكون مثل هذا الاقتصاد مرنًا في شتى المواقف المختلفة وقادرًا على التغلب وانهاء الأزمة، فأن الاقتصاد المقاوم يقصد بهِ ظهور وضع في الاقتصاد يكون مستقراً في مواجهة العوائق والمشاكل الداخلية والخارجية ويستمر في النمو والتقدم نحو أهدافه النبيلة .

ويعرف مجتمع المقاومة"[٥]، تقوم على أساس أيدولوجية الدفاع عن الشعب والوطن وعن الاستقلالية والسيادة واستغلال الثروات في المعرفة والتنمية والبناء والإنتاج والعدالة في التوزيع التي تعتبر اهم هدف يهدف الية المجتمع الاسلامي، وكذلك تكافئ الفرص وإلغاء والسيطرة على الفقر وتوفير الغذاء والدواء والتعليم لكل شرائح المجتمع وحماية البيئة ونشر العدالة الاجتماعية ويعرفهُ العالم الاقتصادي بهاروني[٦]، بأن الاقتصاد المقاوم هو مجموعة واسعة من المفاهيم مثل زيادة كفاءة الإنتاج وتحسين نمط الاستهلاك وزيادة جودة الإنتاج، وبذل المزيد من الجهود الإنتاج والمنتجات الموجهة للتصدير، وكذلك الاستقلال في الإنتاج المحلي من ناحية، وإصلاح وترشيد نمط الاستهلاك في المجتمع، وثقافة القيم الاقتصادية في المجتمع مثل الأعمال الخيرية، والخُمس، والزكاة، والعمل الخيري، كل ما ينصح به الدين الاسلامي وما إلى ذلك، بالإضافة إلى مفاهيم مثل جهد العمل الجهادي والثقافة، وحركة الخدمة وعشرات المفاهيم القيمة في المجال الاقتصادي . وكذلك يعرفهُ علماء الاقتصاد الاسلامي بأنَ" اقتصاد المقاومة هو اقتصاد مستمد من الثقافة الثورية والإسلامية ونموذج مُلهم للنظام الاقتصادي الإسلامي، والذي مع تقوية الاقتصاد ضد تهديدات نظام الهيمنة ، لديه أيضًا القدرة على تعزيز الاقتصاد وتحقيق قفزات التقدم الاقتصادي. وهذا النوع من الاقتصاد موجه نحو العدالة، وقائم ويعتمد على المجتمع الاسلامي، مع نهج جهادي، تقدمي ، انتهازي، منتج ، داخلي ، منفتح ، وأخيراً مرن ويعرفهُ الباحث" بأن الاقتصاد المقاوم هو الاقتصاد الذي يسعى إلى تقوية أو إزالة السموم أو "تعطيل" و "إصلاح" الهياكل والمؤسسات الاقتصادية القائمة الضعيفة والمختلة، أي إذا قلنا في النهج السابق أن بعض المؤسسات لا تستطيع تلبية توقعاتنا، فإننا نسعى في النهج الجديد إلى إعادة تحديد سياسات المؤسسات القائمة، لفعل اي شيء يلبي توقعاتنا، على سبيل المثال، في هذا التعريف نطلب من البنك المركزي أو المؤسسات صاحبة الشأن تقوم بتحديد مراكز الضعف والأزمات في النظام الاقتصادي للبلاد وإعادة تعريف نفسها وفقًا للظروف الاقتصادية الجديدة أو العقوبات المفروضة ومن خلال التعاريف التي ذكرت يتبين بأن نظرية الاقتصاد المقاوم لهُ الخصوصية الراسخة والمرتكزات الثابتة لكونهُ انموذج ناجحاً ليس فقط على المستوى المحلي بل بالمستوى العالمي والخارجي كذلك، لكونهِ ينطلق من خلال جوهرهِ من التغييرات الاقليمية المحيطة بالجمهورية الاسلامية الايرانية ومن ثم تستشرق المستقبل برؤى مستقبلية بعيدة المدى، ومن جهة اخرى فأن النظرية للاقتصاد المقاوم تتمتع بمرونة تجعلها قادراً على التكيف مع الظروف والاحوال المختلفة والمتغيرة أي ان معنى هذا الكلام انها نظرية الاقتصاد المتكيف" وتعتمد خصوصيتها البارزة على التبني والتوافق في تحديد ماهيتها وتعيين لزوميتها على مستوى النخب الحاكمة ، وفي المباحث القادمة سوف اوضح اهداف واهمية والسمات لهذهِ النظرية بالتفصيل الكامل .

ثانياً : نشأة الاقتصاد المقاوم

منذ فترة من الزمن قد سيطر عدد من الطلبة الإيرانيون على السفارة الأمريكية وقد احتجزوا رهائن من الجانب الأمريكي داخلها، بناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) الأمر التنفيذي رقم (١٢١٧٠) في تشرين الثاني عام ١٩٧٩ بتجميد نحو ١٢ مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية وغيرها من الأصول التي لاتزال مجمدة في انتظار حل المطالبات القانونية الناشئة عن الثورة[٧]، بعد الحرب بين إيران والعراق كثفت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران، وتم فرض عقوبات تحظر مبيعات الأسلحة وجميع المساعدات الأمريكية لدولة ايران[٨] وقد تميزت ولاية الرئيس الايراني (هاشم رفسنجاني) بعقوبات أشدُ ضدَ بلادهِ، وفي شهر آذار ١٩٩٥ ، قد أصدر الرئيس الأمريكي (كلينتون) الأمر التنفيذي (١٢٩٥٧) الذي يتضمن حظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الايرانية، وفي شهر أيار ١٩٩٥ ، أصدر الرئيس (كلينتون) الأمر التنفيذي ١٢٩٥٩ الذي يحظر فيه أي تجارة أمريكية مع إيران، ومن ثم انتهت التجارة مع الولايات المتحدة، التي كانت تنمو بعد انتهاء الحرب بين العراق وايران بصورة مفاجأة، وكذلك في عام ١٩٩٥، قرر الكونغرس الأمريكي قانون عقوبات دول (إيران وليبيا) والذي بموجبهِ أصبح هذا الاتفاق فإن جميع الشركات الأجنبية التي توفر استثمارات تزيد قيمتها اكثر من(٢٠) مليون دولار تعمل على تطوير الموارد البترولية في إيران، كما تم فرض والتشديد على اثنتين من أصل سبع عقوبات محتملة من قبل الولايات المتحدة ولاشك انهُ في شهر أب من عام ٢٠٠٥ أصدر الرئيس(كلينتون) أمراً بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي الإيراني (محمد خاتمي) كما أنهُ في شهر يونيو ٢٠٠٧ ، أصدر الرئيس الأمريكي الجديد (جورج دبليو بوش) الأمر التنفيذي(١٣٣٨٢) بتجميد أصول الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في شهر يونيو عام ٢٠٠٩ ، كانت هناك مناقشة في الولايات المتحدة لتنفيذ " عقوبات مشددة "ضد جمهورية ايران مثل قانون العقوبات النفطية الايرانية المكررة لعام٢٠٠٩، وفي ٢٤ حزيران ٢٠١٠ ، أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين القانون الشامل للعقوبات والمسائلة وسحب الاستثمارات في إيران لعام ٢٠١٠ والذي وقع عليه الرئيس أوباما في الاول من شهر تموز لعام ٢٠١٠ وفي ١٨ من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

، صدر تحذير من قبل وزير الخارجية الر وسي (سيرغي لافروف) من أن العقوبات تهدف إلى خنق الاقتصاد الايراني، وستخلق سخطاً كبيرا تجاه الدول الغربية، وقد تؤدي إلى اللجوء السلبي[٩] وقدمت إيران في ١٦ من شهر يوليو لعام ٢٠١٨ شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضدّ الولايات المتحدة احتجاجًا على إعادة فرض عقوبات أمريكية عليها بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، واتهمت إيران الولايات المتحدة بأنها تفرض حصاراً اقتصادياً بموجب إعادة العقوبات الاقتصادية عليها فإن الاقتصاد الايراني قد واجه عقوبات أمريكية قاسية خلال المراحل والسنوات التي ذكرت والتي تهدف إلى حصارهُ وتجفيف مواردهُ المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه لإجبارهِ على تغيير الاستراتيجية السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط وربما كذلك تغيير سياساتهُ فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الأجنبية، وقد دفعت هذه التحديات صانعي القرارات في ايران إلى اتخاذ سلسلة خطوات وإجراءات صحيحة لغرض مواجهة الأزمة الاقتصادية، واتبعت العاصمة طهران نظرية الاقتصاد الجديدة بما يسمى بـ الاقتصاد المقاوم والممانع " بمعنى التحول نحو الاقتصاد الإلزامي مع اتخاذ جملة من التدابير الطويلة الأمد، والتي تجعل الأولوية للإنتاج المحلي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية، وكسر حاجز العقوبات والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الجمهورية الاسلامية الايرانية، والتي أثرت على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضاً اثرت على سياستها الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق قال مرشد الثورة علي خامنئي:" لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو **الاقتصاد المقاوم**" تنفيذاً وعملاً "، فهذا يدعى الى السبيل والطريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكنني واثق من أنهُ لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلال الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثاراً وعلامات واضحة في البلد[١٠] وترتبط هذهِ العقوبات التي تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة بتأثيرات محددة وموجعة بنفس الوقت تستهدف هذهِ العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، وفي الاتجاه الذي تريدهُ مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها[١١]، كما ويعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقَبة عن مواقف بعينها، وبالتالي يقوم هذا المنطق على افتراض أساسي مفادهُ أن القيادة السياسية في البلد المعني سوف من المحتمل تستسلم عند نقطة معينة ما أمام الضغوط الخارجية من دول الخارج بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بسلطتها السياسية، وكما تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقَبة عند أشكال مختلفة مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد من نسب البطالة وبعض الخسائرالتي يتعرض لها أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع، ونظرراً لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً عضويّا له اهميتهُ، فإننا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد، معنى هذا الكلام أنهُ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتدّ سلبًا أيضا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية[١٢] .**ثالثاً: أهمية الاقتصاد المقاوم**

توضح ان أهمية الاقتصاد المقاوم التي يعتمد عليها في وجود العلماء و النوابغ المجربة و الأفكار الخلاقة و الابتكارات الجديدة الاقتصادية، عن طريقها يحصل التمكن من استحصال الثمرات و المحاصيل الطبيعية و الصناعية من أراضي البلاد و معادنها و مياهها و أشجارها و ثمراتها وغيرها من مواهب الطبيعة على وإلا فلا لم يكن وجود أرباب الأفكار والعلوم الاقتصادية وكذلك عدم قدرة التكنولوجيا والمعرفة الجديدة، لا تتمكن الدولة من استحصال المنابع الطبيعية ولا مناص لها حينئذ من تدخل الدول الأجنبية في استخراج المعادن و استحصال الثروات و الخيرات والمنابع الطبيعية، ونتيجة لذلك التعلق الاقتصادي بالأجانب، فاتضح في ذلك أن لوجود علماء الاقتصاديين بالأجانب، فاتضح بذلك أن لوجود علماء الاقتصاد و النوابغ المجربة و أرباب الأفكار والابتكارات الاقتصادية دورة أساسية كبيرة في قوام الاقتصاد و رشده و ازدهاره و في قطع التعلق الاقتصادي بالأجانب .وأهم العوامل والنقاط التي يطمح تحقيقها في اقتصاد المقاومة هي:-

١- اتباع سياسة إعادة التوزيع أو إعادة التوزيع الدخل لدى جميع شرائح وطبقات المجتمع وفقًا للمعايير الإسلامية.

٢- ترشيد الاستهلاك في شتى المجالات وحرمة الإسراف والتبذير والتشجيع على الاعتدال في الاستهلاك الذي وصى به الاسلام .

٣- ضرورة لجميع القطاعات الاقتصادية في توعية الناس وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين للقيام بأنشطة اقتصادية خيرية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق مقومات العدالة الاقتصادية بشكل مستدام .

٤- التقليص وتقليل من تدخل الحكومة في المجالات الاقتصادية، وإزالة العوائق أمام الأنشطة الاقتصادية لجميع النماذج التنفيذية وتقديم الدعم اللازم للنشاط الاقتصادي والقضاء على مشاكل الفقر وتحقيق مقومات العدالة الاقتصادية .

٥- تشجيع وإعطاء الأولوية للمناطق الاقتصادية التي تتميز بقدرة أكبر على ضمان الأمن الغذائي للشعب على المستوى الوطني .

٦- المقاومة الشعبية وتحفيز وتشجيع القطاعات ذات الدور المهم كالزراعة والصناعة . وتعتمد الاهمية ايضاً للاقتصاد المقاوم على اكثر فقرات من عناصره منها هو قدرة المقاومة أمام العوامل التي يمكن أن تشكل تهديدا، بأن هذهِ الطاقات تشمل الطاقات العلمية والبشرية والطبيعية والمالية والجغرافية والمناخية الواسعة والتي ينبغي الاعتماد عليها لتنفيذ مختلف من هذه السياسات في اقتصاد البلاد وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة، ومع تنفيذ الخطوط العريضة للاقتصاد المقاوم مثل النمو الاقتصادي والإنتاج الوطني والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل، سينخفض التضخم وتتحسن الرفاهية العامة وبالتالي يتحقق الازدهار الاقتصادي.وكذلك مواجهة بعض اهداف العدو في تحقيق اهدافهم وزرع نقاط الضعف بين المجتمع ونذكر بعض هذهِ النقاط هي:

١- يسعى الأعداء إلى ضغوط اقتصادية لوقف تقدم البلاد أولاً.

٢- انهاء والتخلص من الابتكارات الجديدة الاقتصادية .

٣- وتقليل ثقتهم وارتباطهم بالنظام بجعل الحياة الاقتصادية صعبة على المجتمع .

٤- تشديد العقوبات الأخيرة بحجة الطاقة النووية، إلا أنها في الحقيقة تهدف إلى مواجهة الجمهورية الإسلامية ككل .

٥- عدم اعتماد الأفراد والدولة على البضائع الأجنبية والخارجية اي بمعنى عدم الاعتماد على السلع المستوردة .

رابعاً : أنواع الاقتصاد المقاوم

ترتبط الأنواع الأربعة الأخيرة لاقتصاديات المقاومة إلى حد ما بـ " العام والخاص"، لكن بعضها قصيرة الأجل وبعضها طويلة الأجل، وتوضح مجموعة من الاستراتيجيات المرغوبة لأربعة من الانواع من خلال التعريفات الخاصة باقتصاديات المقاومة التي تطرق لها علماء علم الاقتصاد الاسلامي حيث هذهِ الانواع كلها تعطي او تصل لنفس الهدف والمفهوم لكنها اختلفت بالمسمى وأهم هذه الانواع هي :-

الأول :- الاقتصاد الموازي

يقصد بالأول لاقتصاد المقاومة هو "الاقتصاد الموازي" أي كما أن الثورة الإسلامية، نظرًا لحاجتها إلى مؤسسات ذات روح وأداء ثوريين، ومؤسسات قائمة مثل هيئة الإغاثة وجهاد البناء والحرس الثوري ومؤسسة الإسكان ، يجب أن يستمر هذا المشروع اليوم لتحقيق أهداف الثورة لأن الثورة الإسلامية بحاجة إلى اقتصاد مقاومة ومؤسسات مقاومة في الاقتصاد قد لا تكون من طبيعة المؤسسات الاقتصادية الرسمية، لذلك يجب أن تنشأ مؤسسات موازية لهذه المهمة بالذات.

الثاني :- الاقتصاد الإصلاحي

النوع الثاني لاقتصاد المقاومة هو الاقتصاد الذي يسعى إلى "تقوية" و "إزالة السموم" و "تعطيل" و "إصلاح" الهياكل والمؤسسات الاقتصادية القائمة المهترئة والمختلة، أي إذا قلنا في النهج السابق أن بعض المؤسسات لا تستطيع تلبية توقعاتنا، فإننا نسعى في النهج الجديد إلى إعادة تحديد سياسات المؤسسات القائمة لفعل شيء يلبي توقعاتنا(١٣)، على سبيل المثال" في هذا النوع، نطلب من البنك المركزي أو وزارة التجارة تحديد مراكز الضعف والأزمات في النظام الاقتصادي للبلاد وإعادة تعريف نفسها وفقًا للظروف الاقتصادية الجديدة أو العقوبات أو احتياجات الثورة الإسلامية وبالتالي توفير العمل الجهادي، وبالتالي نحن اليوم بحاجة فقط إلى التصميم الوطني لتنفيذ هذا المشروع الوطني القيّم .

الثالث :- اقتصاديات الدفاع

يشير النوع الثالث لاقتصاديات المقاومة إلى "الهجوم" و "الهجوم" و"الدفاعي" ضد هذا الهجوم، وهذا يعني أنه يجب علينا أولاً أن ندرس كيف وبأية وسيلة يقوم خصومنا واعدائنا بمهاجمة وتعطيل الاقتصاد الإيراني، لذلك نكون قد حققنا اقتصاد مقاومة عندما نعرف مقدما أدوات وأساليب مهاجمة العدو ونبني عليها نصوغ وننفذ إستراتيجيتنا المقاومة ضده، من الواضح أنه حتى يعرف هجوم وتحركات العدو .

الرابع :- الاقتصاد النموذجي

في الأساس لهذا النوع من اقتصاديات المقاومة ليست نهجًا سلبيًا قصير المدى وليست عملًا دفاعيًا بحتًا على عكس للأنواع الثلاثة السابقة، التي اعتبرت اقتصاد المقاومة إما دفاعيًا أو قصير المدى، فإن هذا النهج له منظور واسع على اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية ويتضمن إجراءات طويلة الأجل، هذا النوع الذي يبدو أقرب إلى آراء المرشد الأعلى للثورة، له توجه إيجابي وبعيد النظر في هذا النهج، نسعى إلى "اقتصاد مثالي" إسلامي ويأخذنا إلى قمة الاقتصاد في المنطقة، ليعتبر اقتصاد ملهم وفعال للعالم الإسلامي وهو الأساس لتكوين "الحضارة الإسلامية العظيمة" بهذا المعنى، في النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم، يجب أن يشمل أحد المكونات المهمة للنموذج في اقتصاد المقاومة والمقاومة، بما في ذلك اقتصاديات ريادة الأعمال والمخاطرة والابتكار.

خامساً : أهم سياسات الاقتصاد المقاوم

من أجل ضمان النمو الاقتصادي الذي أكد علية المرشد الاعلى للثورة الايرانية الاسلامية وكذلك تحسين مؤشرات المقاومة الاقتصادية وتحقيق أهداف وثيقة رؤية العشرين عاماً، يتم التواصل مع السياسات العامة للاقتصاد المقاوم بنهج جهادي، مرن، ومنتج، وداخلي، ومنفتح

١- مسايرة الاقتصاد المعرفي وتنفيذ الخطة العلمية الشاملة للدولة وتنظيم نظام الابتكار الوطني من أجل تحسين مكانة الدولة العالمية وزيادة حصة إنتاج وتصدير المنتجات والخدمات المعرفية وتحقيق المراتب المتقدمة في الاقتصاد القائم على المعرفة بين دول العالم .

٢- التأكيد والتركيز على نمو الإنتاجية في الاقتصاد الوطني الداخلي من خلال تعزيز عوامل الإنتاج، وتمكين وتطوير القوى العاملة، وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد، وخلق منبر للمنافسة بين المناطق والمحافظات، واستخدام القدرات والإمكانيات المختلفة في مناطق الدولة.

٣- الاستفادة من القدرة على تنفيذ الإعانات الموجهة لزيادة الإنتاج والعمالة والإنتاجية ، والتقليل من كثافة الطاقة وتحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية.

٤- الطموح في المساهمة العادلة للعوامل في عاملي الإنتاج إلى الاستهلاك بما يتناسب مع دورها في خلق القيمة، لا سيما من خلال زيادة نصيب رأس المال البشري من خلال تعزيز التعليم والإبداع وريادة الأعمال والخبرة .

٥- الإدارة الأيجابية في الاستهلاك مع التركيز على تنفيذ السياسات العامة لإصلاح نمط الاستهلاك وتعزيز استهلاك السلع المحلية إلى جانب التخطيط لتحسين الجودة والنوعية والقدرة التنافسية في الإنتاج .

٦- الدعم الشامل لتصدير السلع والخدمات بما يتناسب مع القيمة المضافة وبسعر صرف إيجابي صافٍ من خلال الأتي :

أ- تسهيل وتوسيع الحوافز اللازمة.

ب- التوسع في خدمات التجارة الخارجية والعبور والبنية التحتية .

ت- العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي للصادرات لتحسين ميزان المدفوعات .

ث- تخطيط الإنتاج الوطني والمحلي بما يتناسب مع احتياجات التصدير، وتشكيل أسواق جديدة، وتنويع الروابط الاقتصادية مع الدول .

ج- وترسيخ الاستقرارفي الإجراءات والأنظمة الخاصة بالصادرات بهدف التوسع المستمر .

٧- إصلاح نظام الإيرادات الحكومية في مختلف القطاعات من خلال زيادة حصة عائدات الضرائب من اجل تحسين نسب الايرادات .

٨- تفعيل كافة التسهيلات والموارد المالية ورؤوس الأموال البشرية والعلمية بالدولة من أجل تطوير ريادة الأعمال وتعظيم مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية من خلال تسهيل وتشجيع التعاون المشترك (الجماعي) والتأكيد في توفير جميع الظروف التي تساعد على تعزيز الدخل وتحسين من دور الطبقات المنخفضة والمتوسطة الدخل .

٩- التطوير في اماكن المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة بالدولة من أجل نقل التقانات والتكنولوجيا الحديثة، وتوسيع وتسهيل الإنتاج ، وتصدير السلع والخدمات، وتوفير الاحتياجات الأساسية والموارد المالية من الخارج .

١٠- شفافية اقتصاد البلد وصحتهِ ومنع الأعمال والأنشطة والمجالات الفاسدة والضاره في مجالات المال والتجارة والعملة وغيرها .

١١-توضيح أبعاد اقتصاديات المقاومة وخطابها، خاصةٍ في البيئات العلمية والإعلامية، وتحويلها إلى خطاب وطني شعبي شامل ومشترك .

١٢- الاهتمام في إدارة المخاطر الاقتصادية من خلال تكوين إعداد خطط استجابة ذكية ونشطة وسريعة وفي التوقت المناسب ضد المخاطر والاضطرابات الداخلية والخارجية ان هذهِ السياسات عند تطبيقها ستحسن من وضع اقتصاد البلد وتكون مشتركة وملزمة في تطبيقا الحكومة والشعب لتنفيذ السياسات العامة لاقتصاد المقاومة من خلال التنسيق والتعبئة الديناميكية لجميع مرافق الدولة للوصول إلى القوة الهجومية والدفاعية والتدابير المناسبة .

الفصل الثاني

المبحث الاول : الاقتصاد المقاوم في اطار تطور النظرية الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد هو القاعدة المادية الأساسية التي تقوم عليها بنية المقاومة، وبالتالي فإن إضعاف القدرةّ الاقتصادية سيؤدي إلى زعزعة قوة الدولة وكذلك إضعاف قدرتها التفاوضية، مما يضعف قدرةَ وامكانية الدولة والمجتمع على الصمود، ويؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية وظهور أعراض الوهن ونفاذ الصبر، ومن هنا يبدو ان مفهوم استخدام العقوبات الاقتصادية التي تصل إلى مرحلة الحصار الاقتصادي في العلاقات الدولية من قبل الدولة المهيمنة ودول الاستكبار، كما يبدو مفهومهُ أيضًا استخدام العقوبات الاقتصادية تجاه اقتصاد البلد من أجل

إخضاعها لمطالب تلك الدول التي هدفها السيطرة التامة، وان مهمة تعزيز مناعة وقوة الاقتصاد من المهام الأساسية التي تعتبر من أولويات الصمود والمقاومة، وليس هذا فحسب فإن قوة الاقتصاد من المهام الرئيسية ليس فقط من أجل المقاومة والصمود، ولا من أجل تعزيز مكانة البلد المحاصر والمقاوم للمشروع للدولة المسيطرة بل أنما تميز وبيان صلابة وقوة الاقتصاد ضرورة وهامة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن كلتا من الممانعة والمقاومة والتنمية تتطلب اقتصاداً قوياً وديناميكياً وكذلك قادراً على التوسع باستمرار تحقيق معدلات تنموية عالية تشتمل ليس فقط على معدل نمو متوازن، وإنما أيضًا على مؤشرات مناسبة ومتصاعدة للتنمية البشرية أو الإنسانية، فضلاً أن ذلك من شأنه تعزيز صمود اقتصاد البلد في مواجهة الضغوط الخارجية ومحاولات فرض الحصار عليها [١٤] واما في هذا الفصل سوف نذكر الاقتصاد المقاوم في ظل تطور النظرية الاقتصادية وسنذكر المدارس الخاصة بالنمو الداخلي وحسب تطور نماذجها في المواضع الاتية

أولاً : مدرسة نماذج النمو الداخلي[١٥]

تعتبر النظرية الاقتصادية عبر أنساقها الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، فضلاً عن الكينزية تبنت وجهة نظر واحدة عن تأثير المعرفة التكنولوجية في دالة الإنتاج بوصفها متغيراً خارجياً Exogenous Variable، الأمر الذي يتناقض مع الواقع، إذ ثم جانب داخليّ للتقدم التكنولوجي يتحدد بدوافع اقتصادية مهمه[١٦] ومن أهم دوافع نظرية النمو الداخلي عدم إجابة النظرية النيو كلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان التي لديها مستوى التكنولوجي نفسه، فضلاً عن دافع اكتشاف مصادر بواقي سولو **Total (TFP) Factors Productivity**، إذ تفترض نظرية النمو الداخلي أَنَّ النمو الاقتصادي المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها[١٧]، وعدَّت نظرية النمو الداخلي أنَّ التقدم التكنولوجي متغير داخلي يتحدد من داخل الانموذج، إذ يعد التراكم المعرفي والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير المصدر الأساس للنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، الأمر الذي يعكس عدم تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، ممَّا يؤدي إلى زيادة الناتج بنحو مستمر في الأجل الطويل[١٨]، وقد تمثلت نماذج النمو الداخلي بشكل رئيس من كتابات بول رومر **(Paul Romer)** وروبرت لوكاس **(Robert Lucas)** ومارفن فرانكل **(Marvin) Frankel**)، ويرتكز النمو الاقتصادي طويل الأجل في نماذج النمو الداخلي على الاستثمار في رأس المال البشري على (أساس التقدم التكنولوجي) من وجهة نظر العالم **(Lucas)** والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة على (أساس التقدم التكنولوجي) من وجهة نظر العالم **(Romer)**، إي إنَّ الاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير يعدُّ أساس التقدم التكنولوجي الذي يتحدد من داخل الانموذج الرياضي[١٩] وفي هذا الصدد قدم (مارفين فرانك، ١٩٦٢)[٢٠]، النموذج (**AK**) الذي يبين بأنَّ التخلص من تناقص العائدات الحدية في تراكم رأس المال لها أثر كبير في قرار تنبؤات في مصادر النمو الاقتصادي، وأكد أنَّ معدل النمو للاقتصاد يتوقف ايجابياً على معدل الادخار الثابت وسلبيا على معدل الاستهلاك، إي إنَّ معدل النمو للاقتصاد ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار، وأكد مستوى الكفاءة التكنولوجية التي لها تأثير في معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن الإجراءات الحكومية في تحفيز النمو بواسطة وضع سياسات تنظميه على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية للحكومة إلا إنَّ انموذج (**AK**) يمثل صورة مختلفة للنمو، اذ يؤكد إمكانية تحديد مدخلات العمل فضلاً عن رأس المال المادي، وهذا ما يميزه عن أنموذج **(Robort Solow)**، أذ يفترض إن الإفراد الأكثر مهارة لهم تأثير مدخلات العمل مما ينعكس في تحقيق زيادة في الناتج أكثر من العمال غير المهرة، وأن مجموع هذه الكفاءات يدعى بإيجاز تراكم رأس المال البشري ومصدره التعليم[٢١]، ويسمى هذا الأنموذج بأنموذج **(AK)** "لأنه يفترض إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية على افتراض أن **($\alpha = 1$)** فإذا كانت النماذج السابقة تعتمد على دالة إنتاج (**Cobb− Douglas**) الأتية[٢٢]: $Y = F(K,L)$ *and* $Y = AK^{a}L^{1-a}$−

وبما ان **($\alpha = 1$)** فيكون **($L^{1-1}=L^{0}=1$)** وبهذا يكون الأنموذج على النحو الاتي: $Y = AK \dots\dots\dots\dots (1)$

ولهذا يطلق عليه أنموذج **(AK)**، إذ تتسم الدالة الممثلة للنموذج بثبات العائد، ويفترض انموذج **(AK)** ثبات عدد السكان، إي إنَّ معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج في الاقتصاد الذي هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار، بمعنى الإجراءات الحكومية الداعمة لنمو رأس المال عبر وضع سياسات تنظميه لها أثر طويل الأجل على معدلات النمو في الناتج الكلي[٢٣] وفي سياق متصل أكد (**Robert Lucas) (1988)** على أهمية تراكم رأس المال البشري[٢٤]، فإذ إنَّ الاقتصادات المتقدمة تستثمر على نحو متزايد في أنظمتها التعليمية**Education System)**، وإنَّ مستويات عالية من التعليم تتداخل مع تقدم تكنولوجي على الأقل عند مستويين، المستوى الأول يتمثل بأن أفراداً من ذوي مهارات عالية أو الذين قد مروا في هذهِ المرحلة أو اخذوا أوقاتاً طويلة من التعليم النظامي هم أصحاب أغلب تلك الاختراعات النوعية، أما يأتي المستوى الآخر يتمثل بالاستعمال الفعال والمؤثر للتكنولوجيات الحديثة التي غالباً ما يتطلب مستويات عالية

من رأس المال البشري[٢٥]، وضمن إطار نظرية النمو الداخلي سوف ينتج تخصيص الموارد من قبل السوق نمواً بمعدل أقل من النمو الذي ينتج من تشجيع الحكومة للاستثمار في المعرفة التكنولوجية التي تنتشر من وحدة اقتصادية إلى أخرى، وكذلك هياكل الحوافز التي تشجع المساهمة والدخول في الخطر يمكنها أن تحسن النمو. ومن السياسات التي يمكن أن تؤثر في معدلات النمو ولاسيَّما إعانات الأنفاق على البحث والتطوير في القطاع الخاص وإعانات أنفاق القطاع العام في مجالات معينة من العلم والمنح الدراسية للطلبة في مجالات من المحتمل أن تنتج انتشار للمعرفة، فضلاً عن دعم البحوث في الجامعات وتمويلها. كذلك دعم أجور العلماء ورواتبهم، وكل ذلك يقع في صُلب إطار نظرية النمو الداخلي الجديدة[٢٦] قام العالم **(Lucas)** بتوسيع النموذج التابع للعالم الاقتصادي **(Robort Solow)**[٢٧]، للنمو بإدخال رأس المال البشري بوصفهِ مدخل إنتاج أضافي لهُ، إذ يمكن إن يتراكم شأنه شأن مدخل رأس المال، الذي يمكن تعريفه بأنه رصيد المهارات والخبرات المتراكمة التي تجعل العمال أكثر إنتاجية، وتقليديا رأس المال البشري ليس له أثر صريح في تنسيق نظرية النمو الاقتصادي أما في نموذج **(Lucas)** أصبح له أثر محوريّ في بناء نظرية النمو الاقتصادي، أذ ركز الاقتصادي **(Lucas)** على الاستثمار في رأس المال البشري لاستدامة النمو الاقتصادي، إذ يؤكد في نموذجهِ الخاص بهِ بأنه ليس فراغ لدى الأفراد من السكان أو من القوى العاملة لديه وحدة واحدة من الزمن يوظفها في نشاط أو نشاطين، أمَّا في العمل أو الدراسة فلا يوجد أيّ توظيف أخر للوقت فأن الوقت الذي لا ينفق على العمل ينفق على تراكم رأس المال[٢٨]، وإذا كان الوقت المخصص للفراغ محدداً، فإنَّ معدل نمو الاستهلاك الفردي يفوق معدل التقدم التكنولوجي وهذا المقصود بالنمو الداخلي، ومن ناحية أخرى إذا كان الوقت المخصص للفراغ محكوماً بالتعظيم البين الزمني للمنفعة والذي يحكم بقية الأنموذج عندئذ يكون معدل نمو الاستهلاك الفردي مساوياً بالضبط إلى معدل النمو التكنولوجي، ومن ثم تختفي إمكانية النمو الداخلي[٢٩] فضلاً عما سبق تمثلت التطورات الحديثة في نماذج النمو الداخلي، في إسهام **(Paul M. Romer)**[٣٠]، التي استهدفت أضافة متغير جديد لأنموذج النمو الداخلي هو البحث والتطوير ***(R&D)*** الذي يحفز التطورات التكنولوجية بتكلفة حدية صفرية **Zero Marginal Cost** للمعرفة التكنولوجية [٣١]، وقد اكد **1990 Paul M. Rome**[٣٢] على أَنَّ التقدم التكنولوجي هو نتيجة تراكم المعرفة الذي يعد العنصر الأساس لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إي أن المعرفة التكنولوجية وتراكم الخبرات تعد من العوامل الايجابية التي تؤدي إلى زيادة العائدات على المدى الطويل. ويفترض **Romer** في نموذجه أَنَّ الاقتصاد الوطني يتكون من ثلاثة قطاعات هي[٣٣] :

١. قطاع البحث والتطوير .
٢. قطاع المعرفة أو السلع الوسيطة .
٣. قطاع الناتج النهائي فأنَّ إجمالي رأس المال البشري في قطاع البحث والتطوير والمخزون من التصميمات الجديدة (التغير التكنولوجي والابتكار) يؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام، كون أن الإنتاج لهُ تصميمات جديدة عند رأس المال البشري وفي قطاعات البحث والتطوير يعد مخزوناً للمعرفة والتكنولوجيا حيث الأمر الذي يؤدي إلى :-

١. تخصيص المزيد من رأس المال البشري للبحث والتطوير يؤدي إلى ارتفاع معدل إنتاج تصميمات تكنولوجية جديدة.
٢. الجزء الأكبر من إجمالي أسهم التصاميم والمعرفة التكنولوجية ترفع إنتاجية العامل في قطاع البحث والتطوير، وأن التصميم التكنولوجي الجديد يدخل في المعاملات الاقتصادية بطريقتين متميزتين[٣٤] :

أ. تصميم جديد يتيح إنتاج معارف تكنولوجيا جديدة التي يمكن استخدامها لتعظيم والناتج .
ب. يزيد مجموع المعارف التكنولوجية إنتاجية رأس المال البشري في قطاع البحث والتطوير أمَّا أن دالة الإنتاج في نموذج العالم **Romer** تكون مقيدة بدالة انتاج (**Cobb–Douglas**) وتشبه دالة نموذج عند العالم **Solow** وتكون صياغتها على النحو الاتي[٣٥] :-

(1) ..... $Y = K^{a}(AL_{Y})^{B}$ فإذ إنَّ **(A)** تمثل رصيد الأفكار والمعارف التكنولوجية نتيجة لجهود الباحثين العاملين في قطاع المعرفة التكنولوجيا وليس في عنصر التقدم التكنولوجي، ويؤكد **Romer** أنَّ إجمالي القوى العمالة **(L)** يمكن أَنَّ يستخدم في قطاع المعرفة **(LA)** الذي ينتج المعارف أو في قطاع إنتاج السلع النهائية (**LY**) :-

(2) ..... **L = Ly + LA** وقد نجد أثر المعرفة والتكنولوجيا المتراكمة في عملية الإنتاج نتيجة جهود الباحثين في الجامعات أو مختبرات البحث والتطوير، والمخزون من المعلومات الموجودة في شكل علامات تجارية أو تصميمات نماذج التكنولوجيا التي يمكن استعارتها من المستودعات التكنولوجيا تعد عوامل خارجية ايجابية تؤدي إلى مهام إنتاج مستقلة للبحث والتطوير في قطاع السلع النهائية، أَيْ توضح العملية الذاتية للتقدم التكنولوجي وأثره في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، إذ إنَّ العاملين في قطاع البحث والتطوير يبتكرون

أفكاراً جديدة قطاع السلع الوسيطة، ويقوم القطاع الوسيط بتطبيقها في إنتاج السلع النهائية، مما يترجم في نهاية المطاف زيادة النمو الاقتصادي بسبب الموارد البشرية المستخدمة في قطاع البحث والتطوير والجامعات ومختبرات الأبحاث في الشركات والمؤسسات .

ثانياً: بعض المرتكزات الأساسية للمقاومة الاقتصادية

تم ذكر المرتكزات الخاصة بالاقتصاد المقاوم العشرة في الفصل الاول وبشكل نقاط مختصرة والتي اشاد بها الرئيس الايراني السيد (علي خامنئي) دام ظلهُ وفي هذا الموضع سنتطرق للمرتكزات التي تتضمن المقاومة الاقتصادية الكثير من الآليات لمواجهة التحديات التي يمكن أن تفرزها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ أهمها :

١- **التركيز على العامل الداخلي** ويحدث ذلك بالاهتمام بالعنصر البشري بوصفهُ ميزة تنافسية مهمة جدا إذا ما حسن استثمارها، وتفعيل فكرةٌ التنمية المحلية، فنحن نؤمن مثلماً أن القطاع الخاص هو شريك مهم للقطاع العام وليس بديلا عنهُ، فإن التنمية المحلية من خلال مؤسساتها المحلية بمختلف أنواعها هي (الإدارات المحلية، والجامعات، الجمعيات وغيرها)، هي تعتبر شريك أيضاً للحكومة المركزية في صنع السياسات وتطبيقها، انطلاقا من كون صناع القرار المحليين هم أكثر الماما بالشأن المحلي والأكثر قدرة على الاتصال المباشر بالمواطن .

٢- **استغلال الهاجس الطاقوي** الكثير من علماء الاقتصاد يعرف ان الهاجس الطاقوي من أهم أدوات المقاومة الاقتصادية والاجتماعية وأكثرها فعالية على الرغم من نقاط الضعف الكثيرة، لاسيما في ظل الإمكانات التي يحوزها الوطن العربي حسب ما يوضحه التفصيل الاتي فان الوطن العربي والإسلامي يتميز بضخامة حجم الاحتياطي النفطي بالمقارنة مع دول أخرى، السعودية والعراق وحدهما يزيد فيهما الاحتياطي النفطي عن (١٠٠) مليار برميل، والاحتياطات التي تقارب المائة مليار برميل والتي تلي السعودية والعراق موجودة فقط في الإمارات والكويت وإيران بالمقارنة مع دولة فنزويلا ب (٧٧) مليار برميل، ومن ثم تليها دولة روسيا (٤٨) مليار برميل، وأمريكا (٣٠) مليار برميل، فالعراق الذي يملك ثاني اكبر احتياطي بالعالم والذي يقدرّ بأكثر من ٢٠٠ مليار برميل وذات نوعية جيدة تبلغ تكلفة استخراج النفط فيه من (١) إلى ١،٥ دولار للبرميل، في حين تبلغ تكلفة لاستخراج النفط في حقول العالم الأخرى كماليزيا وسلطنة عمان ٥ دولار للبرميل، ومن ٦ إلى ٨ دولارات للبرميل في روسيا والمكسيك، ومن ١٢ إلى ١٦ دولار للبرميل في بحر الشمال، وبسعر ٢٠ دولار للبرميل في تكساس ومناطق أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التوزيع الجغرافي المناسب والقريب من الأسواق لحقولها النفطية فأغلبها يقع في اليابسة وقريب من منافذ الخاصة بالتصدير، لذلك تنظر الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط العربي والدول الإسلامية على أنهُ جزء من أمنها القومي، وهي مستعدة للحصول عليه بكل الطرق لأجل ضمان ديمومة تدفقهِ وبأقل التكلفة وفي بيئة تسيطر عليها، فان الوطن العربي يمكن أن يستغل كل هذه المميزات، خاصة بعد أن أكدت الأزمة المالية الأخيرة العوامل الحقيقية التي لعبت دورا كبيرا في أزمات الاقتصاد العالمي، منها (المضاربة في البورصات والقروض المصرفية قصيرة الأجل والاختلالات المالية والنقدية والمؤسسية، وإزالة نظم الرقابة الحكومية على الدخول التابعة لرؤوس الأموال الأجنبية .

٣- **استغلال الهاجس الأمني للهجرة السرية للطاقات العلمية:** بلغ عدد التأشيرات التي تمنح سنويا على مستوى القنصليات الثلاث في الجزائر على سبيل في عام ٢٠٠٩ ، العدد ٢٦٥٥ باتجاه فرنسا واوروبا والمثال (حسب مصادر رسمية)حسب ما جاء في جريدة الشروق، ١٨٠ ألف تأشيرة، وهو أمر يجعل تخسر علمائها والطاقات العلمية وهي مؤشرات تنذر بحجم الكارثة للبلد، ولاسيما وأن الهجرة السرية لم تعد حكرا على أبناء المغرب العربي، بل تعدهُ إلى دول افريقية والعربية أخرى وحتى آسيوية ولقد أشار تقرير للبحرية الجزائرية مؤخراً، أن عدد الذين فقدوا حياتهم خلال عمليات العبور وتم العثور على جثثهم شهد زيادة واضحة في السنوات الأخيرة، إذ ارتفع هذا العدد من ٢٩ حالة وكما تم توقيف نحو ١٥٠٠ مهاجراً غير شرعي، أما عدد المفقودين فبلغ المئات، حسب طلبات الأسر الباحثة عن أبنائها لدى أجهزة الهلال الأحمر، وبدور الدول المتقدمة أن تعي خطورة ذلك بالمساعدة الجادة والحقيقية في إحداث قفزة تنموية نوعية وفي إفريقيا تحديداً التي تتحمل الدول المتقدمة مسؤولية تاريخية اتجاهها، وألا تطلب منا أن نكون دروعا بشرية في مواجهة الأعداد الهائلة التي ترغب في الهجرة للجانب الأخر، لما لهذه الهجرة من تداعيات خطيرة اقتصادية، أمنية وسياسية وكذلك ضغوطاً على اقتصاداتها .

الاستنتاجات

١- لا تمثل العقوبات الاقتصادية غاية في حد ذاتها، ولكن مجرد وسيلة من وسائل الاقتصاد السياسي، إلا أنها تطورت في الحالة الغربية-الإيرانية حيث يتم فرض المزيد منها كلما مرّ الوقت وتعقدت المفاوضات مع إيران، دون امتلاك استراتيجية للتعامل مع إيران، وبالتالي دخلت العقوبات الاقتصادية الغربية على إيران التاريخ ليس بوصفها تطبيقا للقوانين بل بوصفها إفلاسا استراتيجيا للدول المعاقِبة .

٢- يمكن الاسراع في تنفيذ الاقتصاد المعرفي لتحقيق التنمية التي تمكن بلدان عينة الدراسة من خلال تحقيق النمو واستمراريتهُ وايضاً في رفع مستوى رفاهٌ المجتمع على المدى الطويل والتي اكدت عليه احدى سياسات الاقتصاد المقاوم .

٣- من ضروريات التحولَ نحو الاقتصاد يجب وجود نظام اقتصادي واجتماعي مؤسساتي تتوافر فيه البنية التحتية للتكنولوجيا لغرض يسهل النفاذ اليهَا ومع مجتمع متعلمٍ وذات مهارة من اجل رفع مستوى التمكين والانتاجية والقدرةَ على الابتكار والابداعِ واستعمالَ المعرفةِ ونشرها .

٤- يظهر جليّا مدى الترابط العضوي بين قطاعات الاقتصاد الإيراني المختلفة، بل إن غالبية القطاعات تتبع القطاع الطاقة لما يوفّره لها من سيولة مالية، وأي إضرار بهِ يعني إضرار غير مباشر للقطاعات الأخرى، لذلك تعمل إي ا رن على تقليل اعتمادها على الريع الطاقوي في مقابل اهتمامها بالقطاعات الأخرى في مقدمتها الصناعة والزراعة .

٥- أن ضعف مؤسسات البحث والتطويرَ من جانب وضعف العلاقة بين هذهِ المؤسسات وقطاعات المجتمع الانتاجيةَ والخدميةِ وتوظيف النتائج في التنمية اذ ان عدم الاهتمامَ الكافي، فالأثرِ المتبادل ما بينَ التنمية والاقتصادُ المعرفي فان الدول التي تكونٌ التنمية فيها الية تحقق تقدماً في التحول او الوصول الى مجتمع المعرفة وكذلك فان الدول التي تعتمد على المعرفة تستطيع ان تحقق تقدماً على مستوى التنميةِ .

٦- من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد في عينة الدراسة يظهر التأخرِ الكبيرٌ في العديدِ من الاقتصادات المجاورة لها خصوصاً في الميادينِ الاساسيةٌ كالتعليمٌ والبنى التحتية المتعلقة بالتكنولوجيا والتطور والقدرةِ على الابداع، بينما الاقتصاد الايراني عكس ذلك لان الاقتصاد المقاوم أكد بنائهُ على المعرفة في احدى سياساتهِ والنتيجة قدمَ نجاحاً واضحاً .

التوصيات

١- يجب تعزيز إنتاجية عوامل الإنتاج لإن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها الاقتصاد الإيراني لعقوبات أمريكية أو دولية، منذ ما يزيد عن أربعة عقود، قد ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع، وبناءَ قدرة على التعايش معها .

٢- ضرورة اهتمام حكومة جمهورية ايران الاسلامية بالجامعات وتنمية بيئة الاقتصاد المعرفي بحيث تصبح من اولويات السياسات التنموية من اجل تنمية اقتصاد متنوع قائم على المعرفة وخال من التضخم وتحسين الأمن الغذائي .

٣- ضرورةَ الاطلاعِ على التجارب العالمية في مجال الاقتصاد المعرفي وكذلك التكنولوجيا كما هي مطبقة الدول العربية التي واكبت الحداثة والتطورَ والافادةٌ من خبراتَ هذهِ التجاربٌ في تطويرَ بلدان الدراسة في مجال الاقتصاد المعرفي واثرهُ على مؤشرات التنمية فيها .

٤- زيادة الإنفاق على مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي كونها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية التي تهدف اليها اقتصاديات المقاومة .

٥- الاهتمام بمنظومة الاقتصاد المعرفي في بلدان وعينة الدراسة من خلال ايجاد ارضيةٍ لها وتفعيلها في كافة المؤسساتِ العاملةَ وخصوصاً في العراق وانشاء بيئة تسمح بتدفق المعرفة والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتشجيع انشطةَ الاعمال بما يساعدُ على التنمية والتدريبَ .

المصادر

١- سعيد الآغا و مادلين الحلبي، بحث" سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، مركز مسارات في الدورة الخامسة ، فلسطين ، سنة ٢٠١٩.

٢- رهام عامر، "هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في ايران؟ (٢٧-٠٧-٢٠١٩) متوفر على الرابط:
https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran

٣- علي اكبر مازندراني ، وآخرون: استراتيجيات التجارة الدولية لاقتصاد المقاومة لجمهورية إيران الإسلامية، دراسات استراتيجية فصلية ربع سنوية، سنة ٢٠١٧ ٢٠سنة، القضية ٧٥.

٤- تغوياني مهدي ودير خشان مرتضى، "العقوبات الاقتصادية على إيران واستراتيجيات التعامل معها، الاستراتيجية الفصلية ، السنة ٢٣ ، العدد ٧٣ ، سنة ٢٠١٤ .

٥- صالح الصريفي، "دعوة الى تأسيس كونفدرالية المقاومة العالمية ، بحث غير منشور ، سنة ٢٠١٩ .

٦- احمد بهاروندي ، "نموذج مناسب في سياق بناء اقتصاد مقاوم ودعم الصناعات القائمة على المعرفة، جامعة بيام نور، ايران ، ٢٠١٧.
٧- محمد السعيد عبد المؤمن، "نظرية الاقتصاد المقاوم في ايران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصفحة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي، بتاريخ ٢٥ ابريل ، ٢٠١٦م .
٨- أحمد السيد النجار،" الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران" (شرق نامه)، العدد الثامن، شهر يناير كانون الثاني سنة ٢٠١١ .
٩- مصطفى اللباد، " العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران"، شرق نامه، العدد الثامن، شهر كانون الثاني سنة ٢٠١١ .
١٠- منير الحمش، باحث وكاتب اقتصادي، نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة ٢٠، الثلاثاء، ٢٠٠٦/١٢/٥ .
١١- ربيع نصر،" رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥ .
١٢- جعفر باقر علوش، "حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٤)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، واسط، المجل د١١، العدد٣١، ٢٠١٥ .
١٣- محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .
١٤- غريغوري كلارك، "الاقتصاد العالمي (نشأته وتطوره ومستقبله)، ترجمة أمين الأيوبي، مراجعة مركز التعريب والبرمجة ،ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت، ٢٠٠٩ .
١٥- أميرة محمد عمارة، "هجرة العقول وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العددان ٦٣-٦٤، ٢٠١٣ .
١٦- علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، القاهرة، المجلد 5، العدد ٢، ٢٠٠٣ .
17 . Hider، J.I ."Sanc0ons and Exports Deflec0on: Evidence from Iran،" Paris School of Economics، University of Paris 1 Pantheon Sorbonne، Mimeo Moan Khomeini، (2015).
18 . Akbar E. Torbat، "Impacts of the US Trade and Financial Sanc0ons on Iran"، The World Economy، Vol. 28، No. 3، pp. 407-434، March 2005.
19- Frankel، M، "The production function in allocation and growth-a synthesis، Economic Review، No 52، 1962 .
20- Karl Whelan، "AK Models، EC 4010، 2005 .
21- Robert Lucas، "On the Mechanics of Economic Development، Journal of Monetary Economics، No 22،1988.
22- Paul M. Romer، "Endogenous technological change، Journal of Political Economy، Vol 98، No.،٥ 1990.
23- Rolle Remi Ahuru، Uffie Edison James، "Testng the Solow Model in Nigeriais Economy، Journal، Vol 13، No (1)، June، 2015.
24- Hulya Ulku، R&D،"Innovation،and Economic: An Empirical Analysis، international Monetary Fund (IMF)،Vol 185، No 4، 2004 .
25- Keshabr.R Bhattavai، "Economic Growth: Models and Global Evidene، Tapan Biswasand،2004،PP13–14.Availablefrom
https://www.researchgate.net/publication/228369047_Economic_Growth_Models_and_Global_Evidence.

هوامش البحث

١ . سعيد الآغا و مادلين الحلبي، بحث" سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم، مركز مسارات في الدورة الخامسة ، فلسطين ، سنة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢ . رهام عامر، "هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في ايران؟ (٢٧-٠٧-٢٠١٩) متوفر على الرابط:
https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran

[٣] . علي اكبر مازندراني ، وآخرون :استراتيجيات التجارة الدولية لاقتصاد المقاومة لجمهورية إيران الإسلامية، دراسات استراتيجية فصلية ربع سنوية، سنة ٢٠١٧

٢٠ سنة، القضية ٧٥.

[٤]. تغوياني مهدي ودير خشان مرتضى، "العقوبات الاقتصادية على إيران واستراتيجيات التعامل معها، الاستراتيجية الفصلية ، السنة ٢٣ ، العدد ٧٣ ، سنة ٢٠١٤ ، ص ١٤٦ .

[٥]. صالح الصريفي، "دعوة الى تأسيس كونفدرالية المقاومة العالمية ، بحث غير منشور، ص١٣، سنة ٢٠١٩ .

[٦]. احمد بهاروندي ، "نموذج مناسب في سياق بناء اقتصاد مقاوم ودعم الصناعات القائمة على المعرفة، جامعة بيام نور، ايران ، ٢٠١٧، ص٤ .

[7] . Hider، J.I ."Sanc0ons and Exports Deflec0on: Evidence from Iran،" Paris School of Economics، University of Paris 1 Pantheon Sorbonne، Mimeo Moan Khomeini، (2015)، p.220.

[8] . Akbar E. Torbat، "Impacts of the US Trade and Financial Sanc0ons on Iran"، The World Economy، Vol. 28، No. 3، pp. 407-434، March 2005.

[9] . Kessler ،Glenn ، previous source .

[١٠] . محمد السعيد عبد المؤمن، "نظرية الاقتصاد المقاوم في ايران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصفحة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي، بتاريخ ٢٥ ابريل ، ٢٠١٦م .

[١١]. أحمد السيد النجار،" الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران" (شرق نامه)، العدد الثامن، شهر يناير كانون الثاني سنة ٢٠١١ ، ص ١٩.

[١٢]. مصطفى اللباد، " العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران"، شرق نامه، العدد الثامن، شهر كانون الثاني سنة ٢٠١١، ص٩ .

[١٣]. احمد بهاروندي ، مصدر سابق، ص١١ .

[١٤] . منير الحمش، باحث وكاتب اقتصادي، نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة ٢٠، الثلاثاء، ٢٠٠٦/١٢/٥ .

[15] . Endogenous Growth Models .

[١٦]. روبرت سولو، مصدر سابق، ص ٢١٣– ٢١٤ .

[١٧]. ربيع نصر،" رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٨ .

[١٨]. محمد سيد أبو السعود، مصدر سابق، ص ٣ .

[١٩]. ربيع نصر، مصدر سابق، ص٨ .

[20]. Frankel، M، "The production function in allocation and growth-a synthesis، Economic Review، No 52، 1962 .

[21]. Karl Whelan، "AK Models، EC 4010، 2005، P3.

[٢٢]. جعفر باقر علوش، "حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (٢٠١٤-١٩٨٠)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، واسط، المجل د١١، العدد٣١، ٢٠١٥، ص٢٢ .

[٢٣]. جعفر باقر علوش، المصدر نفسهُ، ص ٢٣.

[24]. The Accumulation of Human Capital .

[٢٥]. محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٢٠-١١٤ .

[٢٦]. غريغوري كلارك، "الاقتصاد العالمي (نشأته وتطوره ومستقبله)، ترجمة أمين الأيوبي، مراجعة مركز التعريب والبرمجة ،ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،٢٠٠٩، ص٣٠١ .

[27]. Robert Lucas، "On the Mechanics of Economic Development، Journal of Monetary Economics، No 22،1988.p40

[٢٨] . روبرت سولو، مصدر سابق، ص٢١٧ .

[٢٩]. المصدر نفسه، ص ٢٢٩- ٢٣٠.

[30]. Paul M. Romer، "Endogenous technological change، Journal of Political Economy، Vol 98، No.،٥ 1990، P102.

[٣١]. علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، القاهرة، المجلد 5، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ٧.

[32] . Rolle Remi Ahuru، Uffie Edison James، "Testng the Solow Model in Nigeriais Economy، Journal، Vol 13، No (1)، June، 2015، P288.

[33]. Hulya Ulku، R&D،"Innovation،and Economic: An Empirical Analysis، international Monetary Fund (IMF)،Vol 185، No 4، 2004، P6.

[34]. Hulya Ulku، Op ،Cit ،P8.

[35]. Keshabr.R Bhattavai، "Economic Growth: Models and Global Evidene، Tapan Biswasand،2004،PP13–14.Availablefrom https://www.researchgate.net/publication/228369047_Economic_Growth_Models_and_Global_Evidence.